الفصل الخامس

قصة الصندوق الخاص للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (SUNFED)

فى السابع عشر من ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٥٧ ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٢١٩ (١٢) الذى يقضى بتوسيع نطاق النشاطات القائمة التى تضطلع بها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بشأن المعونة الفنية والتنمية ، وذلك بإنشاء صندوق خاص يقدم المعونة المنتظمة والمتصلة فى الميادين الجوهرية للتنمية الفنية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للبلاد الأقل نمواً .

كان هـذا القرار نقطة تحول فى نقاش طويل بالأمم المتحدة حول التنمية الاقتصادية للبلدان النامية التى كانت خلال الأعوام التسعة السابقة حافلة بضروب الخيبة والمنازعات . ويمكن أن يرمز قرار إنشاء الصندوق الخاص إلى بداية أسلوب جديد فى تقديم المعونة الاقتصادية الدولية ، وينبغى النظر إليه فى سياق المناقشات التى شغلت ولا تزال تشغل بال الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها .

إن العرض الذى أعقب العمل الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والجمعية العامة بشأن هذه المسألة ، يوضح أنه على الرغم من المساندة العامة لمبدأ تقديم العون الاقتصادى عن طريق الأمم المتحدة ، فهناك اختلاف كبير فى الرأى حول مقدار العون الاقتصادى الذى يجب تقديمه عن طريقها ، وعلى الأخص إذا لزم أن تتعهد ببرنامج للمعونة برأسمال واسع النطاق بالإضافة إلى المساعدات الفنية والبرامج الخاصة الأخرى إلى (الصندوق الدولى للطفولة التابع للأمم المتحدة ، ووكالة أعمال كوريا التابعة للأمم المتحدة) . والسؤال الحقيقى فى الموضوع هو : كيف يمكن

الحصول على الحد الأعظم من المعونة الاقتصادية الدولية ، وما أفضل طريقة للاستفادة منها ؟ وكانت أمامنا أجوبة كثيرة .

كان طبيعيا أن البلدان الأقل نمواً والمتسلحة بعدد من الحجج المؤثرة التى وصفناها فى الفصل السابق ستقوم بالضغط على الأمم المتحدة من أجل حملها على القيام بعمل لصالح المعونة الاقتصادية الدولية ، وفى نفس الوقت تضغط على مختلف الجهات للقيام بعمل ثنائى أو متعدد الجوانب نحو هذا الغرض .

وفى عام ١٩٤٩ قام المستر راو V.K.R.V.Rao خلال الجلسة الثالثة للجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية (وكان رئيساً لها) بعرض مقترحات لتأسيس إدارة للتنمية الاقتصادية تابعة للأمم المتحدة يرمز لها بـ UNEDA على أن تكون منظمة شاملة ذات خمسة ميادين للنشاط وهى العون الفنى للبلدان النامية ، وتنسيق العون الفنى المقدم من قبل الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ومساعدة البلدان النامية فى الحصول على المواد والأجهزة والموظفين الخ . . . لغرض التنمية الاقتصادية ، وتمويل (أو المساعدة على تمويل) مشاريعها التى لا يمكن تمويلها من المصادر الخاصة فى هذه البلدان والمساعدة فى تمويلها بسبب عدم إمكان طلب قروض لها على أسس تجارية صرفة والتشجيع عند اللزوم ، على إدارة تمويل مشاريع التنمية الإقليمية .

ولم يصل هذا الاقتراح إلى أبعد من ذلك . فقد ركز المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة مناقشاتهما وقراراتهما فى ذلك العام على تأسيس البرنامج الموسع للعون الفنى ، ومع ذلك ، اتخذ المجلس قراراً برقم د (١١) ٢٢٢ ، يعترف بموجبه بأن التنمية الاقتصادية للمناطق النامية لا تتطلب جهوداً واسعة فى العون الفنى فحسب ، بل تتطلب أيضاً تأكيداً فى تدفق المزيد من رؤوس الأموال الدولية لأغراض تمويل التنمية الاقتصادية . ويطلب هذا القرار من الأمين العام القيام بعدد من الدراسات التى تشتمل على

مراقبة الاستثمارات الخارجية الخاصة فى البلدان المختارة ودراسة أساليب زيادة المدخرات المحلية وتأمين أفضل الوسائل لاستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية والبحث عن أثر هذه التنمية على حجم المدخرات .

وفى دورة الجمعية العامة الرابعة سنة ١٩٤٩ وبناء على اقتراح الوفد الشيلى، اتخذت قراراً برقم ٣٠٦ (٤) تدعو المجلس أن يقوم بدراسات ويقدم توصيات للعمل الدولى بخصوص مشاكل التمويل المستعجلة من جميع وجوهها والتطوير الاقتصادى فى البلاد النامية .

وفى عام ١٩٥٠ التأم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جلسته الحادية عشرة ، فى مناقشة شاملة لبحث تمويل التنمية الاقتصادية ، ولم تكن أمامه دراسات الأمانة العامة المطلوبة طبقاً للقرار د — ٢٢٢ فحسب ، بل وكان أمامه أيضاً تقرير عن « الوسائل الوطنية والدولية للتوظيف الشامل » الذى نظمته جماعة من الخبراء . وأوصى هذا التقرير بالتوسع الكبير فى نشاط البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، ولكنه لم يذهب إلى حد التوصية بإنشاء وكالة جديدة لتوزيع المعونات . ومع ذلك، فإن مندوبى الهند وإيران فى جلسة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أيدا تأسيس مثل هذه الوكالة . ورأى الآخرون بوجوب توسيع نشاط البنك الدولى ، بينما لم ترى دول أخرى ، (ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) أن هناك ضرورة لإجراء أى تغيير فى الترتيبات القائمة فى ذلك الوقت . ولم تجد الموافقة على القرار الذى اتخذ فى تلك الجلسة د (١١) ٢٩٤ على القيام بأى عمل ثابت جديد . ومع ذلك ظهر الفرق بين المشاريع ذات السيولة الذاتية والمشاريع الأخرى التى برزت إلى الطليعة ، لأن القرار يسلم بأن التنمية الاقتصادية لا تتطلب تنفيذ مشاريع

ذات السيوله الذاتيه فحسب ، بل تتطلب أيضاً تنفيذ مشاريع أخرى فى مجالات كالنقل والمواصلات والصحة العامة ، والمؤسسات التربوية والإسكان . ومع أنها ليست دائما ذات سيولة ذاتية تماماً ، لكن لها ما يبررها بسبب تأثيرها غير المباشر على الانتاج والدخل الوطنى .

وأخيراً ناقشت الجمعية العمومية ذلك الموضوع فى دورتها الخامسة المنعقدة عام ١٩٥٠ ، وقد أصبحت الكلمات « مشاريع ذات السيولة الغير ذاتية » مقبولة الآن على وجه العموم على أساس أنها تصف نوع المشاريع التى تحتاج إلى العون الجديد . وقد اقترح عدد من البلدان النامية فى مشروع قرار ، بأنه يجب على المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بدراسة « امتداد النظام الدولى الذى يمكن الحصول بواسطته على رؤوس الأموال العامة الدولية » للإسراع بالتنمية الاقتصادية . وقدمت الباكستان والمملكة المتحدة مشروع قرار آخر تقترحان فيه أن يقوم المجلس بدراسة المشاريع ذات السيولة الغير ذاتية . وهذا ما أوصى به القرار رقم (٥) ٢٤٠٠ الذى اتخذ بالإجماع . وقد ذهب إلى أبعد مما جاء فى القرارات المتخذة سابقاً ، إذ نص على ما يلى : « لقد اقتنعت الجمعية العامة بأن مقدار رأس المال الخاص الذى يتدفق حالياً إلى البلدان النامية لا يمكن أن يكفى الاحتياجات المالية للتنمية الاقتصادية فى تلك البلدان ، وأنه لا يمكن تلافى تلك الاحتياجات بدون ازدياد تدفق رؤوس الأموال الدولية » .

دعا قرار الجمعية العامة المذكور المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى تقديم توصياته فى دورة الجمعية العامة السادسة . ومن ثم تلقى المجلس طلباً ملحاً جديداً لبحث موضوع تمويل التنمية الاقتصادية ، كما كان هناك أيضاً تقرير عن « التدابير التى يجب اتخاذها للتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية » ، وهو تقرير أعدته جماعة من الخبراء بما يتفق وقرار المجلس الاقتصادى

والاجتماعى رقم ٢٩٠ (١١) . وقد اقترحت هذه الجماعة فى توصيتها الرابعة عشره أن « على الأمم المتحدة أن تؤسس السلطة التى تساعد فى التنمية الدولية ، ومساعدة البلدان النامية على إعداد وتنسيق وإنجاز برامجها للتنمية الاقتصادية وأن توزع على البلدان النامية منح المساعدة لأغراض معنية بعد التحقق من الاستقلال الصحيح لهذه المنح ، والقيام بدراسة برامج تقدم التنمية وتقديم تقرير عنها » . وأوصت الجماعة أيضاً بأن « على البنك الدولى للإنشاء والتعمير أن يضع لنفسه هدفاً يتعين عليه أن يبلغه فى مدى خمسة أعوام وهو إقراض بليون دولار سنوياً إلى البلدان النامية » . وقد كرست لجنة الاقتصاد والتوظيف جلستها السادسة والأخيرة قبل ارفضاضها لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ولكن دون الوصول إلى أى نتيجة حاسمة .

وبالإضافة إلى تقرير « تدابير من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية » كان أمام المجلس فى جلسته الثالثة عشرة عام ١٩٥١ عدد صغير من الملاحظات الحكومية ، بما فيها ملاحظات الولايات المتحدة ، والتى قدمت بمقتضى قرار الجمعية العمومية ٤٠٠ (٥) .

بحثت مذكرة الولايات المتحدة على الأخص فى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الخاصة . وقد استهلت بذكر أن العامل النهائى لمعدل التنمية الاقتصادية فى سياق الأحوال العالمية الحالية قد لا يكون الافتقار العام لوسائل تمويل برامج التنمية ، بل هو قلة وجود بعض المواد الخطيرة ، والأجهزة اللازمة لانجاز مثل هذه البرامج ، فالولايات المتحدة أثناء مناقشتها لمشاريع ذات السيولة غير الذاتية ، اعترفت أن البنك الدولى ، وبنك التصدير والاستيراد ، على الرغم من رغبتهما فى تمويل مشاريع ذات السيولة غير الذاتية التى تساعد بصورة غير مباشرة على زيادة الإنتاج لم يكونا فى الماضى قادرين على القيام بذلك العمل فى بعض البلدان التى كانت قدرتها المنتظرة على وفاء الدين محدودة .

وكان النقاش محتدماً فى الدورة الثالثة عشر للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فقد أيدت كل من شيلى وباكستان والفلبين والهند إقامة سلطة دولية للتنمية . أما الدول الأخرى فكانت أكثر ريبة . وكان التعديل الذى اقترضه شيلى ويوصى الجمعية العامة بإقرار إنشاء سلطة للتنمية الدولية ، قد هزم بعشرة أصوات مقابل صوت واحد ، وامتناع سبعة عن التصويت . وأخيراً اتخذ قرار بأربعة عشر صوتاً مقابل لاشىء وامتناع أربع دول عن التصويت ، وهو يبحث مختلف أشكال تمويل التنمية الاقتصادية ، ويعلن بصدد موضوع الهبات أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لا يقبل ولا يرفض مبدأ إنشاء صندوق دولى يساعد على تمويل التنمية الاقتصادية . وقد طلب إلى الأمين العام وضع سلسلة من الأساليب التى يراها عملية لمعالجة مشكلة المساعدة عن طريق تقديم الهبات ، وذلك بالتشاور مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير . وطلب كذلك إلى الدول الأعضاء تقديم بيانات إضافية كالتى قدموها تعقيباً على قرار ٤٠٠ (٥) المتخذ من قبل الجمعية العمومية ،

أما النقاش فى الدورة السادسة للجمعية العامة (١٩٥٢/٥١) فقد سار على نفس الخطوط التى سار عليها النقاش فى جلسة المجلس الاقتصادى والاجتماعى السابقة . وعاد عدد من البلدان المتخلفة إلى الحث على إنشاء هيئة دولية للتنمية بالبحث على تأسيس سلطة ، فقام عدد آخر من مندوبى البلدان المتطورة بمعارضة تأسيس هذه الهيئة بشكل عام أو على الأقل فى ذلك الوقت بالضبط . وكان الجزء (أ) من القرار المتخذ (٦) أ ٥٢٠) يعالج قضية منح المساعدة ، وقد تمت المصادقة عليه بثلاثين صوتاً ضد عشرة وامتناع أحد عشر صوتاً . وقد صوتت معظم الدول المتخلفة لا كلها بجانب القرار ، كما صوتت جميع الدول المتطورة ضده ، وامتنعت الكتلة السوفيتية

وبعض الدول المتخلفة (كالبرازيل وجمهورية الدومينيكان وهايتى ، ونيكاراجوا ، وتايلاند) عن التصويت . ويطلب هذا النص من المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يعرض على الجمعية العامة فى دورتها العادية السابعة خطة مفصلة لتأسيس صندوق خاص، حالما تسمح الظروف للمساعدة عن طريق الهبات ، والفائدة القليلة ، والقروض الطويلة الأمد ، وتقديمها إلى البلدان النامية ، بناء على طلبها للإسراع فى تطورها الاقتصادى ، وتمويل مشاريع ذات السيولة غير الذاتية ، التى هى أساس فى تطورها الاقتصادى . وكان يجب على المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى تنفيذه لهذه المهمة ، أن يقدم توصياته المتعلقة بحجم وتركيب ، وإدارة الصندوق ، وطريقة جباية التبرعات، والسياسة المتعلقة بكيفية تقديم الهبات والقروض، والشروط التى يجب أن تراعيها البلدان التى تتلقى العون . ومن الجدير بالملاحظة بانه كان التشديد فى الماضى على تقديم المنح فقط ولكن أصبحت القروض الآن ذات آجال طويلة وبفائدة منخفضة على مستوى أهمية المنح .

وقد عرضت أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الرابعة عشرة المنعقد عام ١٩٥٢ مذكرة من الأمين العام ، وعدد صغير من التعقيبات المقدمة من قبل بعض الدول . وكان النقاش لا يزال يعيد النهج المعروف حتى الآن .

وقدم جماعة من مندوبى البلدان المتخلفة مشروع قرار اقترحوا فيه تشكيل لجنة من تسعة أعضاء لتهيئة «مشروع مفصل» لإنشاء صندوق اعتماد. ويشير المشروع الذى جرى تقديمه مراراً إلى إنشاء صندوق خاص للاعتماد. وقد أعتبر عدد وافر من البلدان هذا المشروع تطرفاً . وكان يمكن مع ذلك أن تقبل الإشارة إلى « خطة مفصلة » التى تبين براعة فى تغيير العبارات التى تعكس اختلافات جوهرية فى الآراء . وقد جرت المصادقة فى النهاية على

قرار المجلس الاقتصادى الاجتماعى (« ٤ — ١٠ » أ ٤١٦) بأغلبية خمسة عشر صوتاً مقابل لاشىء وامتناع ثلاثه أصوات هى (تشيكوسلوفاكيا وبولونيا ، والاتحاد السوفيتى) . وهكذا ولدت « لجنة التسعة » لتنظيم مشروع « خطة » .

وأكتفت الدورة السابعة للجمعية العامة (١٩٥٢) باتخاذ القرار (« ٧ » ٦٢٢) الذى كرر الطلب إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن يعرض على الجمعية العامة (فى دورتها الثامنة) ، « الخطة المفصلة » التى طلبت بموجب القرار رقم (٦) أ ٥٢٠ .

وقدم الأعضاء البارزون وهم أعضاء التسعة تقريراً بالإجماع إلى الأمين العام يقترحون فيه إنشاء « صندوق خاص للأمم المتحدة للتطور الاقتصادى » . ورمز اليه بكلمة SUNFED بشكل واسع ابتداء من هذا التاريخ للتعبير عن فكرة صندوق العون الواسع النطاق عن طريق الأمم المتحدة . وقد انقسم المندوبون منذ ذلك الحين إلى مؤيد ومعارض لمشروع الصندوق هذا SUNFED . ولم تكن الفكرة التى تحملها مثل هذه الأسماء المختصرة دقيقة . ومع ذلك يبدو أن تلك الرموز تشير إلى الحاجة لإطعام البلدان النامية ، أو إلى شىء آخر . وقد لعبت كلمة (سان فد) نفسها دوراً هاماً فى المناقشات التالية ، وأثارت التأييد أو المعارضة فى لحظات عاطفية .

وفى الجلسة السادسة عشرة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد عام ١٩٥٣ نوقش التقرير بصورة شاملة . وكان لنزع السلاح تأثير على مناقشة هذا الموضوع للمرة الأولى ، فقد نبه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية المجلس إلى اقتراح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى ذكره فى خطابه الذى ألقاه فى السادس عشر من أبريل (نيسان) عام ١٩٥٣ لتخصيص نسبة مئوية كبيرة من المدخرات الجاهزة نتيجة لنزع

السلاح بإشراف دولى إلى صندوق خاص لمساعدة البلدان النامية . ونتج عن ذلك تقديم المجلس الاقتصادى والاجتماعى توصية إلى الجمعية العامة بإعداد بيان مناسب . أما فيما يتعلق بإنشاء الصندوق المقترح ، فقد اقتصر المجلس على تقديم لجنة الخبراء إلى الجمعية العامة .

وقد طلبت الدورة الثامنة للجمعية العامة المنعقدة عام ١٩٥٣ مزيداً من الدراسات . فطلب القرار رقم (٨ ب) ٧٢٤ من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إبداء ملاحظاتها وأرائها فى العون « الأدبى والمادى » لمقترحات « لجنة التسعة » القاضى بإنشاء الصندوق الخاص للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية . إن عبارات أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة « تستعمل حينما تقدم مثل هذه الطلبات لبيان الرأى، لأن هناك بلداناً ليس لها صلة بالأمم المتحدة بل ببعض هذه الوكالات المتخصصة ، ومن هذه المجموعة سويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وقد استثنيت من هذه القاعدة البلدان التى لم تقبل فى عضوية أى من هيئات الأمم المتحدة . وقد طالب هذا القرار المسيو ريمون شيفين (بلجيكا) وكان يرأس المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ذلك الحين ، بأن يفحص ملاحظات الدول ويتشاور معها ، ويقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادى الاجتماعى والجمعية العامة مع إبداء رأيه فى مساعدتها (أى مساعدة الجمعية العامة) لتقديم مثل هذه التوصيات فيما تراه ممكناً مما يسهل إنشاء مثل هذا الصندوق بقدر ما تسمح الظروف . وقد صدر إعلان عن احتمال إنشاء صندوق للتطوير الاقتصادى فى الأمم المتحدة من مدخرات نزع السلاح- (القرار « ٩ ، ١ — ٧٢٣) .

وقد أثبتت النشاطات التى قام بها المسيو شيفين تشعب الآراء ، فالبلدان المتخلفة دعت إلى سرعة إنشاء الصندوق . أما معظم البلدان المتطورة فأبدت

احتراسها وحذرت من التسرع واعتبرته عملا فى غير محله ، ولكن حدث بعض التغيير فى المواقف . فقد انضمت ثلاثة بلدان متطورة هى الدانيمارك والنرويج وهولندا إلى صفوة المطالبين بتأسيس الصندوق بدون تأخير أو انتظار للأموال المدخرة من نزع السلاح والذى تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد اعتبر المبلغ المطلوب اعتماده تافهاً بالنسبة للمبلغ الذى ينفق على التسلح. وبينما جعلت النرويج موافقتها متوقفة على اشتراك الدول الكبرى ، فإن الدانيمارك ، وهولندا لم تعبرا عن أى تحفظ . وقد تبنى المجلس قراراً برقم (« ١٨ » أ — ٥٣٢) يوصى بأن تستحث الأمم المتحدة الدول لتعيد النظر فى مواقفها بالنسبة لدعم صندوق الأمم المتحدة ، ويقترح أن تحدد الجمعية العامة تعيين المسيو شيفين .

واتخذت الجمعية العامة فى دورتها التاسعة المنعقدة عام ١٩٥٤ قراراً بالموافقة على توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، كما قررت أيضاً أن تطلب تقريراً جديداً من السيد / شيفين ، يجرى تنظيمه بمساعدة خبراء خصوصيين لهذا الغرض (القرار « ٩ » ٨٢٢) لإعطاء صورة كاملة ودقيقة للشكل أو الأشكال التى سيكون عليها هذا الصندوق ، والمسئوليات التى يتمتع بها الصندوق الخاص للتطور الاقتصادى التابع للأمم المتحدة . . . وبينما استعملت الرموز SUNFED استعمالاً حراً كاسم ، فإنها فى هذه المرحلة لم تستعمل لأى اقتراح معين أو مقبول .

وفى عام ١٩٥٥ وصل تقرير لجنة الخبراء قبل انعقاد الجلسة العشرين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وقبل الدورة العاشرة للجمعية العامة . واتبعت توصيات اللجنة الطريق العادى لتقارير لجنة التسعة ، مع تعديل كان له بعض الأهمية . وقد عبر الخبراء عن آرائهم حين أوضحوا أن التمويل الإضافى الذى يقدمه الصندوق يجب أن يوجه نحو تقوية « الأسس

الاقتصادية والاجتماعية ، التى عرفت بأنها مجموعة من التسهيلات الأساسية اللازمة للإنتاج الفعال ، مثل الحد الأدنى للطرق ، ومحطات توليد الكهرباء ، والمدارس ، والمستشفيات والإسكان والأبنية الحكومية . وقد دلت التجربة على أنه حين تؤسس هذه القاعدة فإن الإنتاج يتطور بهدوء ولين ، وتستطيع الإنشاءات الخاصة أن تلعب دورها كاملاً . وأصبح هذا التقدير لأهمية مشاريع الهيكل الأساسى للتطور الاقتصادى والتعريف المذكور آنفاً مقبولاً داخل الأمم المتحدة وخارجها . وقد تبنى المجلس قراراً يطلب فيه من الدول أن تحول قبل الواحد والثلاثين من مارس (آذار) ١٩٥٦ ما لديها من ملاحظات على تقرير لجنة الخبراء إلى الأمين العام ، وأوصى الجمعية العامة بإنشاء لجنة دولية خاصة لتلخص ملاحظات الدول وتجعل منها أساساً لتقرير يعرض فى الجلسة الثانية والعشرين للمجلس .

وفى عام ١٩٥٥ ، حينما التأمت الدورة العاشرة للجمعية العمومية ، سبب الجو العام المفعم بالآمل بقرب نزع السلاح العالمى ، ضغطاً قوياً نحو « العمل » . وقد ساد الشعور بين المؤيدين للاقتراح بوجوب عدم تأجيل كتابة مشروع « قوانين » لإنشاء صندوق لرأسمال واسع النطاق للعون فى الأمم المتحدة . وقد أدت مقاومة بعض البلدان المتطورة لهذا الاقتراح إلى إقرار اتفاق برقم (« ١٠ » ٩٢٣) تكلف بموجبه لجنة خبراء خاصة من ممثلى الدول بمهمة تلخيص الأجوبة التى ستقدمها الدول لبعض الأسئلة المعينة ، التى تعالج نوع أعمال النشاط التى يقوم بها الصندوق المقترح ، وشكل المساعدة من العروض والهبات التى يمنحها ، والترتيبات التنظيمية التى يتطلبها .

ولقد اعتبر مؤيدو الصندوق بأن تشكيل لجنة حكومية بمثابة خطوة

كبيرة إذا قارناها بالقرارات السابقة التى بموجبها قدم الخبراء تقاريرهم . ورغم أن العضوية فى هذه اللجنة لا تتضمن أى التزام للمساهمة فى رأسمال جديد للعون التابع للأمم المتحدة ، لكن مما لا ريب فيه أن تمثيل بعض الحكومات فى هذه اللجنة كان له تأثير إلى حد ما على موقفهم تجاه المساعدة الاقتصادية التى تقدمها الأمم المتحدة .

وفيما يختص بصندوق المعونة الرأسمالية التابع للأمم المتحدة ، اعتبرت مرحلة وضع مشروع إقرار بمثابة خطوة حاسمة ، أى اجتياز للحد الفاصل بين النقاش التحليلى لمزايا الصندوق وعيوبه ، واتخاذ قرار بإنشائه . وقد اعتبرت بعض الحكومات أن كتابة مشروع القرار لا يشتمل على أى التزام ، وأنه يمكن القيام به فى جو أكاديمى علمى خالص . وقد اعتبرت بعض الدول ، أنها إذا كانت مستعدة من حيث المبدأ للاشتراك فى صندوق رأسمال العون التابع للأمم المتحدة ، فهى مستعدة لأن تساهم فى تحضير مشروعه القانونى .

وكانت وظيفة اللجنة الخاصة بموجب القرار ٩٢٣ ، هى تحليل آراء الدول . وكان أمام اللجنة ستة وأربعون بياناً مكتوباً ، ازدادت فيما بعد حتى بلغت سبعة وخمسين . وقد حاول بعض الأعضاء أن يعطى لوظيفة « التحليل » معنى يمكن للجنة بموجبه أن تختار من بين المقترحات ما تعتقد أنه الأفضل . وثمة آخرون ومنهم ممثلو الدول المشتركة فى أعمال اللجنة ، دعموا إعداد موجز تحليلى لأجوبة الدول ، مع خلاصات قصيرة ، وهى وإن لم تكن « توصيات » فإنها تدل على النهج العام لما يمكن أن يحتويه الصندوق طبقاً لرأى الأغلبية فى أجوبة الدول .

ولما عرض تقرير اللجنة الخاصة أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٥٦ نشأ الضغط العادى المتعلق بكتابة مشروع القرارات . وقبل

أيضاً اتفاق بصورة قرار يحض الدول التى لم تقدم آراءها المكتوبة جواباً للقرار (١٠) ٩٢٣ ، على القيام بذلك بأسرع ما يمكن . كما طلب من الجمعية العامة أن تنظر فى اتخاذ خطوات أخرى قد تشجع على الإسراع فى تأسيس الصندوق . ومن المهم أن نذكر أن الأرجنتين اقترحت فى هذه الجلسة التى عقدها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للمرة الأولى بأن يباشر فوراً بتقديم اعتماد صغير نسبياً بدلاً من اعتماد واسع النطاق . وقد رسم ممثل الأرجنتين خطة اعتماد خاص لتمويل مراكز التدريب الإقليمية ودراسة الأراضى التى تشتمل على المصادر الطبيعية ، ولكنه لم يقدمها بشكل اقتراح رسمى .

وفى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة عام ١٩٥٦ اتضح الضغط من أجل كتابة مشروع القوانين اتضاحاً شديداً . فقد قامت مجموعة مؤلفة من اثنتين وأربعين دولة تشكل أغلبية الأعضاء فى الأمم المتحدة فى ذلك الحين ، بتقديم قرار يطلب من اللجنة الخاصة إعداد مشروع قانون الصندوق . ومع ذلك فقد عارضت بعض الدول المتطورة هذه الحركة بشدة . ونتج عن ذلك اتفاق آخر بشكل قرار سجل تحت رقم (١١) ١٠٣٠ ، وقد ابتكر وظيفة جديد للجنة الخاصة بعدم كتابة مشروع قانون ، بل ببيان للأشكال المختلفة للإطار القانونى الذى يمكن بموجبه تأسيس صندوق خاص للتنمية الاقتصادية تابع للأمم المتحدة ، وتنظيم القوانين المتعلقة به . وقد قدم كل تشجيع لتقديم حلول جديدة لهذا البحث ، فى فقرة من القرار ، وسمح للجنة بموجبه بأن تضيف إلى تقريرها الجملة التالية ، وهى تنص على « أى إشارات أو اقتراحات ترغب الدول فى تقديمها بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية تحت رعاية الأمم المتحدة » .

وفى دورة الجمعية العامة تلك ، جددت الأرجنتين اقتراحها فى حل وسط يقضى بتأسيس منظمة صغيرة تابعة للأمم المتحدة ، تقوم بدراسة

المشاريع التى تقدمها الدول . وبعد أن توافق عليها ، تحاول إيجاد المصادر المالية اللازمة لها من كل دولة من الدول الأعضاء . وبهذه الطريقة تصبح برامج العون الثنائية المتبادلة برامج عون متعددة الجوانب إلى حد ما، ولكن يبقى للبلدان ذات العلاقة ، حق الإشراف المباشر على بعض المشاريع المعينة. ولكن هذه الفكرة لم تقدم حسب الأصول بصورة اقتراح بالنظر للضغط الواقع من أغلبية البلدان النامية من أجل الصندوق الخاص للتطور الاقتصادى التابع للأمم المتحدة .

وفى أثناء انعقاد الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة ، قام المستر بول هوفمان مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الثانية فى ذلك الحين ، بنشر مقال اقترح فيه ، « اعتماداً اختيارياً للأمم المتحدة بمبلغ مائة مليون دولار، تسهم فيه الولايات المتحدة بالنسبة المعتادة ، لاستعماله فى الكشف عن المعادن والمياه ومصادر التربة والمياه وعدد آخر محدود من المشاريع الرئيسية النموذجية . وقد أثار هذا المقال ووجود المستر هوفمان فى اللجنة الثانية ، نقاشاً غير رسمى بين المندوبين ، رغم أن هذا الاقتراح لم يقدم عن طريق وفد الولايات المتحدة .

وحينما باشرت اللجنة الخاصة عملها فى كتابة مشروع «النظام القانونى»، صادفت كما كان متوقعاً ، اختلافاً فى الرأى بين الذين كانوا يظنون أن فى استطاعة اللجنة التوصية بنظام معين والذين ينظرون إلى أن على اللجنة أن تقوم بوضع مختلف الأنظمة وتسجيلها . وقد تغلب الرأى الأخير بإدخال بعض التعديلات عليه ، واحتوى تقرير اللجنة فقرة أشارت فيها إلى جميع الآراء المتبادلة . ولم تشتق هذه من أجوبة الدول المستندة إلى القرار (١٠) ٩٢٣ فحسب بل من التقارير السابقة للجنة الخبراء ، ومن تقارير المسيو شيفين أيضاً . وجرى وضع « خلاصة » لهذه الآراء فى فقرة أخرى

لتقدم بشكل وجيز . أما كلمة « خلاصة » فتخفى وراءها درجة معينة من الاصطفاء ، لأنه يتبين من مقارنة فقرتى التقرير أن عدداً من الآراء ذات الأهمية الأقل ، حذفت أثناء عملية « تلخيص » الفقرة الأولى بالفقرة الثانية. وكان من المنتظر أن تتقدم بعض الدول إلى اللجنة الخاصة بمقترحات جديدة قد يكون لها صلة بالآراء التى نوقشت سابقاً فى الأمم المتحدة ، كما أشار القرار ، ولكن ذلك لم يحدث ، إذ بقى البحث مركزاً على إيجاد الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية دون سواه .

وقد عرض التقرير النهائى والتكميلى للجنة الخاصة فى الجلسة الرابعة والعشرين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد عام ١٩٥٧ ، وأصبح أولئك الأعضاء الذين اشتهروا بدعمهم للصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية فى الماضى ، يحبذون أكثر من أى وقت مضى ، القيام بعمل سريع لإنشاء مثل هذا الصندوق ومرة أخرى فإن معظم الذين كان يتوقع منهم المساهمة عارضوا فى الإنشاء الفورى للصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية ، أما مندوب الولايات المتحدة ، فقد وضع آراءه بشكل أسئلة انتقادية تعطى فكرة عن طبيعة ذلك النقاش .

إن معظم الدول التى لخصت أجوبتها فى تقارير اللجنة الخاصة تدعم مبدئياً تأسيس الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية . ومع ذلك فقد لاحظنا ندرة الوعود المتعلقة بالمساندة المالية . فكثير من الوعود التى تمت ، ارتبطت بمساهمة معظم البلدان الصناعية ، وعلينا أن نتساءل عن قيمة هذه الوعود ومقدارها بوجه الإجمال حتى فى حالة الوفاء بها .

أما الصورة فهى أن أموال الصندوق ستتألف من بضعة بلايين من الدولارات بشكل مجموعة غير متجانسة من العملات المستعملة ، وبمساهمة ضئيلة فى البضائع والخدمات ، فهل من المعقول أن تؤسس وكالة جديدة

للتمويل الدولى ، يلقى على عاتقها مهمات عظيمة ، بمثل هذه المصادر الحقيرة؟ وهل يمكننا أن نمر مر الكرام بجميع ما فعله المستثمرون الفرديون ، ووكالات الإقراض العالمية ، والولايات المتحدة وغيرها من البلدان بواسطة المشاريع الثنائية المتبادلة من توجيه لبلايين الدولارات نحو التطور الاقتصادى ؟ ونظراً لتمويل التنمية الدولية الحالية الواسع النطاق فكيف يمكننا أن نعتقد بأن تأسيس الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية ، ذلك القزم التافه ، يصبح الدواء الذى سوف يمحو الفقر من بين ملايين الناس فى أنحاء واسعة من مختلف أرجاء العالم . وإذا ما اعتقدنا هـذا ، فسيكون بمثابة تحويل الحقيقة إلى السحر .

ومقابل ذلك ، ادعى أنصار الصندوق الخاص للتنمية على أنه طالما اتخذ فى الأصل قرار من أجل تأسيس الصندوق ، فإنه يمكن تسوية جميع المسائل التى بقيت بدون حل ، كتفصيلات عملية .

وقد قامت بعثة الأرجنتين ، وسط هذين الوضعين ، بإحياء فكرتها السابقة بشكل جديد مختلف . فاقترحت تقرير اعتماد صغير لتنفيذ بعض المشاريع الاختيارية ، ومع ذلك ، فلم يقدم هذا الاقتراح بصورة منفصلة ، بسبب ضغط أنصار الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية بل أدمج فى القرار النهائى الذى يوصى بتأسيس هذا الصندوق. وقد اتخذ هذا القرار الذى يدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ الخطوات المؤدية إلى تأسيسة « فى الحال » ، بخمسة عشر صوتاً ضد ثلاثة أصوات هى أصوات الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وكندا . ولم يسعد الرابحون ولا الخاسرون بهذه النتيجة . وقد ظهر انقسام مكشوف حول هـذا الموضوع أدى إلى حالة طالما كانوا يتفادونها منذ انقسام الأصوات فى الدورة السادسة للجمعية العامة عام ١٩٥١ . لذلك فقد يتطلب الأمر اتخاذ توصيات جديدة للمسألة إذا

أريد تفادى حدوث انقسامات مماثلة فى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة .

الصندوق الخاص

فى عام ١٩٥٧ ، وقبل انعقاد الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة بوقت قليل ، أصبح معلوماً أن الولايات المتحدة تحبذ إنشاء صندوق صغير للأمم المتحدة ، يأخذ على عاتقه إنجاز بعض المشاريع الخاصة التى لا يمكن تمويلها من البرنامج الموسع للمعونة الفنية . فالدراسات الخاصة بتخزين الموارد ، والتدريب الإقليمى ، ومؤسسات البحث فى الزراعة والصناعة والإحصاء ، هى أمثلة على أنواع المشاريع التى سيمولها هذا الصندوق الجديد . وسيكون الصندوق الجديد ، جزءاً من البرنامج الموسع للمعونة الفنية ، إلا أنه ستحدث فيه بعض التغييرات . لن يطبق على الصندوق مايقال له أسلوب «برمجة البلد» كما لن تخصص أموال للوكالات المتخصصة ، كما يجرى فى البرنامج الموسع للمعونة الفنية . والسبب فى ذلك هو أن المشاريع ، وربما كل منها أكبر من متوسط المشروعات فى ظل البرنامج الموسع ، يجب أن تبحث حسب مزاياها الفردية . وقد تقدمت الولايات المتحدة رسمياً فى مشروع القرار (٣٠٤ ل / ٢٠ ث / آ) المؤرخ فى الثامن عشر من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧ . وقد دعى الصندوق المقترح « صندوق المشاريع الخاصة » وفيه أوضح وفد الولايات المتحدة أن بلاده تفكر فى زيادة المبلغ إلى مئة مليون دولار فى الموارد الحالية للبرنامج الموسع ، وتقسم هذا المبلغ بنسبة معقولة بين البرنامجين . ولم يكن أنصار الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية بغافلين فى تلك الأثناء . ففى السادس عشر من أكتوبر (تشرين الأول) أى قبل شهر من تقديم الولايات المتحدة اقتراحها ، تقدمت إحدى عشرة

دولة بقرار (٣٣١ ل / ٠٢ ث / آ) يختلف من أوجه عديدة عن الأسلوب التقليدى لمشروع الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية إذ لم يقترح إنشاء وكالة عالمية جديده كالاقتراحات التى رافقت فكرة الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية . وكانت لجنة التسعة وجماعة خبراء شيفين تفكر فى إنشاء هيئة منفصلة تماماً « بمجلسها العام » كهيئة تشريعية عليا تشبه نوعاً ما منظمة صندوق الطفولة الدولى ، وتتألف من عدد صغير من موظفى الإدارة يرأسهم مدير عام ، ومجلس تنفيذى للمصادقة على المشاريع أو رفضها ، وإنشاء سياسة معينة . وفضلاً عن ذلك فإن الصندوق الجديد سيكون تحت إدارة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة . ولن يكون ذا نظام أساسى رسمى ، بل بمجموعة من القواعد بشكل قرارات تصدر عن الجمعية العامة أو عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وقد صمم هذا الاقتراح المتواضع لمجابهة اعتراضات الذين قاوموا قيام « بيروقراطية دولية جديدة » .

وقد بذلت جهود أخرى فى القرار ٣٣١ ل لمجابهة الاعتراضات السابقة من قبل الذين ينتظر أن يسهموا فى الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية . وأوضح مشروع القرار أن مساهمة الدول وغيرها ، يجب أن تحول إلى عملة دارجة يستخدمها الصندوق . ويجب أن يكون التصويت فى المجلس التنفيذى بأغلبية مشروطة ، أى بثلث الأصوات أو بثلاثة أرباعها ، كما يجب أن تكون عضوية المجلس موزعة بالتساوى بين المجموعتين اللتين تتألف إحداهما من معظم البلدان المساهمة ، وتتألف الأخرى بصورة رئيسية من البلدان المتخلفة . وقد صمم هذا التوزيع الذى ذكر فى تقرير « لجنة التسعة » ليجابه ما يقال من أنه إذا لم تتخذ مثل هذه الحيطة فى الأمم المتحدة فإن البلدان الأقل نمواً سوف تشكل أغلبية واضحة . وقد قصد بهذا التصويت المشروط منع معظم البلدان المساهمة من أن تهزم

بالتصويت أمام البلدان التى تتلقى العون ، والتى تحتاج فى حالة الحصول على أغلبية ضئيلة إلى تأييد بلد واحد فقط من المجموعة الأخرى ، لتنفيذ أى قرار . وقد نصت مسودة القرار على أن البلدان التى تتلقى العون يجب أن تقدم جزءاً من الأموال لكل مشروع يتلقى العون من الصندوق . وقد تغير اسم الصندوق أيضاً ، فاقترح الاسم البسيط (صندوق التنمية الاقتصادية) بدلاً من الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية لتجنب الأوضاع النفسية التى التصقت بأنصار الثانى ومعارضيه طيلة أعوام كاملة .

وتبع ذلك مفاوضات صعبة طويلة ، جرت ضمن إطار التسويات الموصوفة سابقاً ، وقدمت أمثلة كلاسيكية كثيرة عن استخدام غرف المذكرات الصغيرة ، وغرف استراحة المندوبين ، والمقاييس الفنية للتشجيع على عقد الاتفاقات . وكانت الاجتماعات التى تعقد صباح الأحد ، وفى آخر الليل ، والمخابرات الهاتفية والبرقية التى يتبادل فيها المندوبون الرأى مع حكوماتهم فى العواصم المختلفة تنشط هذه المفاوضات . وأعلن متحدثو كتلة مؤلفة من أحد عشر بلداً فى خطبهم رغبتهم فى مساندة اقتراح الولايات المتحدة لو لم يكن « بديلاً » لاقتراحهم . وقد بذل مندوب الولايات المتحدة جهده للتأكد بأن اقتراح الولايات المتحدة لم يكن بأى حال بديلاً عن اعتماد لرأسمال أكبر للتنمية . ومع ذلك فلم تكن الولايات المتحدة مستعدة بقبول التعهد بأن أى صندوق ينشأ الآن طبقاً لاقتراحها ، هو بمثابة مرحلة أولى نحو صندوق أكبر . وقد اعتبر أن تأسيس صندوقين فى آن واحد حل غير عملى ، لأن العون المالى سيتنازعه الصندوقان وبذلك يضر كلاهما . ومن بين أنصار صندوق التنمية الاقتصادية قليل منهم أصر على اقتراحهم إلى حد أنهم رفضوا الاقتراح الذى ترعاه الولايات المتحدة القاضى بزيادة المجموع العام للعون الاقتصادى للأمم المتحدة . أما الولايات المتحدة ،

فلم تكن مستعدة لقبول أى التزامات ضمنية وغير مخول للوفد بالتعهد بدعمها بالمال ، ولكنها بذات الوقت لم تكن تريد رؤية فشل آخر للاتفاق الذى يكاد يظهر بصورة تقليدية أثناء المناقشة فى التطور الاقتصادى للبلدان النامية .

وأمكن فى النهاية الوصول إلى اتفاق بشكل قرار (١٢) ١٢١٩ يتألف أساساً من جزئين . ففى الجزء الأول ، اتخذ قرار بتأسيس صندوق خاص منفصل ، « كامتداد » للعون الفنى الموجود ، ولنشاط التنمية الذى تتولاه الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ولتقديم عون منسق مدعوم فى المجالات الضرورية للتطور الفنى والاقتصادى والاجتماعى الكامل للبلدان النامية . وإن كلمة « امتداد » لم يقصد بها التعبير عن مقدار التوسع فحسب، بل قصد بها إدخال مجالات جديدة من العون. ففى المسودة السابقة (المنقحة) لقرار البلدان الأحد عشر عن صندوق التنمية الاقتصادية E.D.F. كانت الجملة المستعملة للتعبير عن البرنامج الجديد هى « أنه جزء من برنامج العون الفنى والتطور للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة » . ومع ذلك ، فلم يستطع وفد الولايات المتحدة قبول هذه اللغة التى يمكن أن تترجم فيها كلمة « تطور » إلى تطور اقتصادى ، والتى تختلف عن العون الفنى ، وتشمل شكلاً من العون المالى . لذلك اقترحت الولايات المتحدة تنقيحاً يمكن أن يقرأ الإنسان من خلاله أنه « كجزء من البرامج الفنية للمعونة والتطور » . وكان رأى الولايات المتحددة أن « فنى Technical » ذات صلة بكلمة « التطور » طبقاً للاقتراح الأصلى للولايات المتحدة الذى يشجع الصندوق الجديد بموجبه « التنمية الفنية » . ومع ذلك رفض هذا المشروع الذى قدمته الولايات المتحدة من قبل أحد عشر بلداً على أساس أنه محدود جداً . وأخيراً تم الاتفاق على صيغة القرار النهائى ، الذى أشير إليه بامتداد المعونة الفنية، ونشاطات التنمية الحالية . وعلى كل فقد فسر قرار الاتفاق الذى قدم

رسمياً من قبل أحد عشر بلداً ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، وكندا ، وفرنسا ، بشكل مختلف من قبل المجموعتين فى بياناتهما الرسمية . وقد ناقش مندوب الهند الذى عكس أراء مجموعة الصندوق الخاص بالتطور الاقتصادى، بأن الصندوق الخاص خطوة فى الطريق إلى الصندوق الخاص للتطوير الاقتصادى، بينما أعلن مندوب الولايات المتحدة أن الصندوق الخاص سيبقى مستقلا بذاته .

هـذا مثال طيب عن الطريقة التى تحدث فيها مواقف الدول العميقة الجذور مشاحنات طويلة حول الكلمات التى لاتبدو ذات أهمية إلا فى نظر الفرقاء المكلفين بترجمة أمانى حكوماتهم. وليست اللغة أحياناً موضع اعتراض المندوبين بقدر ما تكون كذلك النوايا التى تقف خلف اللغة ، وطريقة تقديمها ، والمصدر الذى انبثقت منه الفكرة فى الأصل .

ويبين القرار أنه لما لم تتجاوز المبالغ التى يؤمل الحصول عليها المئة مليون دولار ، فإن الصندوق سيستعمل لتوسيع دائرة برامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية ، بمشاريع خاصة للتمويل كالدراسات الواسعة الموارد للثروة ، وإنشاء (وتجهيز) مؤسسات التدريب فى الإدارة العامة ، والإحصاء ، والتقنية (التكنولوجيا) والبحوث الزراعية والصناعية ، ومراكز الإنتاج .

وفى الجزء الثالث من القرار ، قررت الجمعية العامة ، أنه « حينما تعتبر أن موارد الثروة الممكنة كافية للدخول فى نطاق تنمية رأس المال ، وخاصة تنمية الأساس الاجتماعى والاقتصادى للبلدان المتخلفة ، فإن الجمعية العامة ستعيد النظر فى مجال ومستقبل نشاط الصندوق وتتخذ من الإجراءات ما تراه مناسبا » . وبموجب هـذا النص اتضح أنه فى الوقت الذى لا يتعرض فيه الصندوق للدخول مباشرة فى عمليات تمويل واسعة النطاق لرأس المال ، فيحتمل أن تقوم الجمعية العامة بعمل إضافى بالنسبة

لهذا الهدف فى المستقبل . وقد اعتبرت بعض البلدان ، أن نشاط الصندوق الخاص يدل فى الواقع على شكل من المعونة الرئيسية ، ولو أنها على نطاق ضيق . ويجب التنويه بأن جزءاً من الانفاق تضمن تسمية هذه الوسيلة الجديدة «بالصندوق الخاص» بدلاً من الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية (الذى لم يكن كذلك لصغر حجمه) أو من صندوق التنمية الاقتصادية E.D.F. (الذى لم يكن كذلك لحصره ببعض أشكال المعونة) أو من صندوق المشاريع الخاصة (الذى لم يكن كذلك) لأنه وضع فى صيغة عامة أكثر من اقتراح الولايات المتحدة الأصلى لتوسيع برامج المعونة الفنية الحالية للأمم المتحدة .

وقد شكل القرار لجنة تحضيرية من ستة عشر بلداً لإعداد مشروع لأنظمة مفصلة لإدارة الصندوق الخاص . واستند تنظيم الصندوق الخاص إلى مقترحات أحد عشر بلداً . وقد واجهت هذه اللجنة مصاعب فى التعبير عن اتفاق متوازن دقيق ولكنها قدمت التقرير بإجماع الآراء فى الجلسة السادسة والعشرين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وفى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة المنعقدة عام ١٩٥٨ ، ونتج عنها القرار (١٣) ١٢٤٠ الذى أنشىء بموجبه الصندوق الخاص ، وقد بدأ أعماله من أول يناير (كانون الثانى) ١٩٥٩

وقبل اتخاذ هذا القرار الأخير، جرى نقاش طويل حول فقرة منفصلة تشير إلى التطور الممكن للصندوق الخاص. وأصر مندوب الولايات المتحدة وبعض المندوبين الآخرين على أن مستقبل الصندوق الخاص موضوع منفصل على الجمعية العمومية مناقشته من وقت لآخر على ضوء الموارد المالية الممكنة (طبقاً لنصوص الفقرة الثالثة من القرار ١٢١٩) . وقد ساد الشعور بأن قرار تأسيس الصندوق الخاص لا تجرى مناقشته مستقبلاً فى الأمم المتحدة . وتغلب هذا الرأى ، ولكن قدم فيما بعد مشروع قرار حول تطور رأس

المـال ، جرت المصادقة عليه بعد مناقشات حتمية فى جلسة عامة بأغلبية سبعة وستين صوتا (هى أصوات البلدان النامية وبعض البلدان المتطورة) مقابل لاشىء ، واستنكف أربعة عشر مندوباً عن التصويت (هم مندوبو معظم البلدان المتطورة). وتحث الفقرة الرئيسية من هذا القرار الأخير رقم (١٣) ١٣١٧ الدول الأعضاء على الاستمرار فى العمل لإنشاء صندوق للتنمية الرأسمالية تابع للأمم المتحدة . وقد أكدت بعض الدول كهولندا ، وهى شريكة فى دعاية مشروع القرار الذى بحث ، وكذلك النرويج ، أنهما بتصويتهما إلى جانب هذا القرار لم ترتبطا بأى التزام يتعلق بتنظيم الصندوق المقترح . ومع ذلك ، فهما تعتقدان فى إمكانية البرهنة على احتمال حل المشاكل التنظيمية المتعلقة بإنشاء صندوق واسع النطاق للتنمية الرأسمالية وتابع للأمم المتحدة . وتبقى المسألة الحيوية المتعلقة بتأمين العون المالى الضرورى، ولـكنها على حد قولهم أقل صعوبة إذا أمكن العثور على حل مقبول بشكل عام للمشاكل التنظيمية . ولم تـكن الوفود التى امتنعت عن التصويت ، مستعدة لقبول أى التزام ولو كان ضمنياً لأى مساهمة مالية إضافية تجاه وكالة أخرى للعون الاقتصادى تحت إشراف الأمم المتحدة ، فى الوقت الذى تأسس فيه الصندوق الخاص ، ووجه الاهتمام إلى زيادة الموارد المالية للبنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى . وقد حدثت هذه الزيادة خلال عام ١٩٥٩ .

ولم يكن معظم الذين أيدوا القرار ١٣١٧ (١٣) يرغبون فى إبقاء المسألة التنظيمية موضع الشك ، فقد أوضحوا أن « صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المـال » يعنى بالنسبة لهم صندوقاً تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد عرضت المملـكة المتحدة تعديلاً لـكلمات صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المـال « وأبدلتها بكلمات « صندوق لتنمية رأس المـال

داخل إطار الأمم المتحدة ولكنه لم ينل أية موافقة . ولوأن الأمم المتحدة قبلت هذا التعديل لظل الباب مفتوحاً أمام المسألة التنظيمية ، ولأصبح بالإمكان اعتبار الحل الذى يتفق مع خطوط « جمعية التطور العالمى » (مشروع منرونى) ، المقترحة ، التى شجعتها الولايات المتحدة ، كإحدى الاختيارات المعدة للمستقبل .

إن بحث الأمم المتحدة لمشكلة ما ، كتشجيع التنمية الاقتصادية للبلاد الأقل نمواً ، له بداية ولكن ليست له نهاية . فبناء على اقتراح الولايات المتحدة قرر حكام البنك الدولى فى جلستهم المنعقدة فى سبتمبر (أيلول) عام ١٩٥٩ ، إنشاء هيئة للتنمية الدولية . وهذه الدلائل وغيرها عدا عن تزايد الإدراك بالحاجة إلى الإسراع فى تنمية البلدان النامية تجعل من الأسلم التنبؤ عن قرب اتخاذ الأمم المتحدة إجراء ما فى العامين أو ثلاثة الأعوام التالية يؤدى إلى زيادة وتغيير فى تدفق العون الاقتصادى عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها . وقد عرض إنشاء الصندوق الخاص كمثال لدراسة كيفية صوغ قرارات الأمم المتحدة .

القرارات المتخذة فى دورتى الجمعية العامة الرابعة عشرة والخامسة عشرة

أثيرت أيضاً مسألة إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية فى الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة عام ١٩٥٩ ، وقد رافق قرار تأسيس هيئة التنمية الدولية المتخذ حديثاً تأييد بسيط لإنشاء الصندوق مباشرة . فكانت النتيجة اتخاذ قرار معتدل بأغلبية سبعة وستين صوتاً وامتناع خمسة عشر مندوباً عن التصويت ، يدعو الدول الأعضاء لتعديل موقفهم والإسراع فى تأسيس صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية . ويطلب القرار أيضاً من الأمين العام بالاشتراك مع الحكومات المعنية ، دراسة

الطرق والوسائل التى تسهل إنشاء مثل هذا الصندوق . وبناء على ذلك ، وجه الأمين العام سؤالاً خطياً إلى الدول فيما يتعلق بموقفها من هـــذه المسألة . فكانت النتيجة مخيبة للأمل إذ لم تجب سوى ثمانى عشرة دولة ولم تبد أى منها وجهة نظر جديدة .

وفى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، التى ارتفع فيها عدد الأعضاء إلى تسعة وتسعين عضواً بعد إضافة سبع عشرة دولة من الدول الأقل نمواً ، كان الجو فيها مشحوناً بالعزيمة القوية والتصميم عند الدول الأقل نمواً لتقديم ومساندة قرار بتأسيس صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية . فقد عرضت خمس وأربعون دولة من الدول مشروع قرار كانت الجملة الرئيسية فيه ، «تقرر الجمعية العامة تأسيس صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية» ، ثم تألفت لجنة من ممثلى الدول لكتابة مشروع النظام الأساسى للصندوق الجديد ، وخصصت الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة لاتخاذ إجراء نهائى . وأوضح الناطقون باسم الدول الأقل نمواً أن ما يريدونه هو قرار مبدئى ، على أن يتفق على التفاصيل فيما بعد أو بعد مدة طويلة . وكانوا يدركون أن الدول الكبرى التى انتظروا مساهمتها وخاصة الولايات المتحدة وللمملكة المتحدة ، لم تبدل موقفها وبالتالى تخلت عن مساندة القرار . وحاولت مجموعة من البلدان ، فعلت كذلك فى المناسبات السابقة ، أن تدعم قراراً إضافياً بمثابة اتفاق ، وهى من حيث الأصل بلدان الدانيمارك واليونان وهولندا والسويد ، فاقترحت تعديلات أهمها « أن الجمعية العامة ستنظر فى أقرب وقت ممكن فى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية » ، وستكلف اللجنة الدولية المقترحة بالنظر « فى الاحتمالات المقررة لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية » . وبعد أن عدلت مشروعات القرارات بالجمل الجديدة المقترحة ، أصبح منتظراً أن تكون أكثر قبولا

من قبل الوفود المعارضة ، طالما أن كتابة مشروعات القرارات لم تكن الهدف الوحيد أو الهدف الرئيسى للجنة .

وكان رد الفعل لدى الدول الخمس والأربعين المؤيدة غير ودى إذ أحست أن التعديلات المقترحة ستؤدى إلى تأجيلات غير مرغوبة . وفى المحادثات الخاصة التى تلت ذلك وافقت الخمس والأربعون دولة المؤيدة ، على أن يتم التأسيس الفعلى للصندوق فى موعد قادم حتماً . لذلك قدمت نسخة منقحة عن القرار مع الفقرة التى تبت فى الأمر ، وهى « تقرر أن صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية سوف ينشىء » ، وقد أدخلت كلمة «سوف» للدلالة على أن الإنشاء سيكون فى المستقبل. ومع ذلك فإن الدول الكبرى المساهمة لم تستسغ كلمة « سوف » التى تعتبر بمثابة أمر ضمنى ، فاقترحت الدانيمارك واليونان وهولندا والسويد حينذاك ما يلى : « تقرر وجوب إنشاء صندوق الأمم المتحدة ... » . ومع ذلك فإن الدول الخمس والأربعين المؤيدة ، بعد أن شعرت بأن الرغبة فى هذا العمل لا تقبل الجدل ، وأن هذا النص لا يضيف شيئاً إلى الوضع الحالى ، نبذته . وأخيراً قدمت الدانيمارك واليونان وهولندا تنازلاً أخيراً : «تقرر مبدئياً بأنه سوف يتأسس صندوق الأمم المتحدة ... » . وقد قبل هذا النص من قبل الدول الخمس والأربعين المؤيدة .

واقترح تعديل آخر للدانيمارك واليونان وهولندا لبعض الخطوط الموضحة لأخذها بعين الاعتبار من قبل اللجنة الدولية وهى :

(ا) ضرورة الإسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية عن طريق زيادة استثمار رؤوس الأموال .

(ب) الحاجة للاستخدام الشامل الممكن للنظام الحالى من أجل العون الدولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ، وخاصة الصندوق الخاص للأمم المتحدة .

(ج) الحاجة إلى علاقات عمل وطيدة وتعاون فعال بين جميع الأعضاء العاملين فى حقل التمويل الدولى للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية .

ومن هذه الخطوط تتميز الفقرة الثانية والثالثة بأهمية كبرى ـ فالخط الإرشادى الثانى يثبت الإمكانية (التى فحصت بشكل واسع منذ اتخاذ القرار ١٢١٩ (١٣)) بأن يتحول الصندوق الخاص إلى صندوق التنمية الرأسمالية . ومع ذلك بدا أن عدداً من الدول النامية قررت وجوب منح اهتمام جدى لإنشاء منظمة حديثة تماماً . أما الخط الإرشادى الثالث ، فيؤكد أنه مهما كان العمل الذى أوصت به اللجنة الدولية ، فيجب أن تلفت النظر إلى الحاجة لتعاون وتناسق متين بين جميع الفروع والأجهزة التى تقدم العون الاقتصادى الدولى ، ويشبه أسلوب هذا الخط الإرشادى الثالث ذلك الذى وضع فى القرار المتخذ فى الدورة الرابعة عشرة بشأن التعاون بين جمعية التطور الدولى الجديدة والأمم المتحدة (القرار ١٤٢٠ (١٤)) . وقد وافقت الخمس والأربعون دولة المؤيدة للفقرة الثانية على أنه « تقرر مبدئياً بأنه سوف يتأسس صندوق الأمم المتحدة للتطوير الاقتصادى » بشرط سحب التعديل المتعلق بالخطوط الإرشادية .

وقد اتفقت الدول الخمس والأربعون فيما بينها ، والبلدان الثلاثة المؤيدة للتعديل ، على أن تقرير اللجنة الثانية يجب أن ينوه بأن سحب نصوص الخطوط المفسرة جرى نتيجة للاقتناع بأن ليس لدى الدول الخمس والأربعين اعتراضات من حيث المبدأ على الفقرة التى تحتوى عليها ، بل لأن المشروع لم يكن شاملاً بشكل كاف ، ونوهت بأن كتابة مشروع شامل ومقبول من الجميع يستغرق وقتاً طويلاً . ومع ذلك ينتظر من اللجنة الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار الخطوط المفسرة المقترحة . ولن يطلب من اللجنة الدولية

بصورة قطعية أن تسجل مشاريع النظم العامة بل « أن تنظر فى جميع التدابير التحضيرية المقررة ومنها مشروعات التشريعات، الضرورية لتأسيس الصندوق. أما القرار المعدل رقم ١٥٢١ (١٥) الذى نسخ نصه فى الملحق الثانى ، فقد اتخذ فى جلسة عامة بموافقة واحد وسبعين صوتاً ، وهى أصوات جميع البلدان النامية فضلا عن عدد من البلدان الأوربية المتطورة كالدانيمارك والنرويج وهولندا وإيطاليا والنمسا ، مقابل أربعة أصوات ضده هى أصوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا واستراليا . وامتنع عشرة (منها عدد من الدول المتطورة وفيها كندا وفرنسا واليابان) .

والفرق الرئيسى بين المفاوضات التى أدت إلى تأسيس الصندوق الخاص فى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة والمفاوضات التى جرت خلال الدورة الخامسة عشرة بشأن صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية هو أن الموافقة العامة أصبحت ممكنة فى الدورة الثانية عشرة ، ولو أن ذلك تم بعد مفاوضات صعبة وطويلة . وفى الدورة الخامسة عشرة لم يتوصل الفرقاء إلى اتفاق جماعى ، وبقيت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من البلدان تعارض فى تأسيس صندوق منفصل على نطاق واسع للتنمية الرأسمالية يتبع الأمم المتحدة ، اعتقاداً منها بأن الهيئة الجديدة للتنمية الدولية هى فى الوقت الحاضر منظمة صالحة لتحمل المسؤوليات المقترح منحها إلى صندوق الأمم المتحدة الجديد . وقد شعرت الدول النامية بأن الموارد المحددة لمؤسسة التنمية الدولية (التى قد لا تتجاوز مائة وستين مليون دولار فى العام ، خلال الأعوام الخمسة الأولى) تجعل إنشاء صندوق منفصل للأمم المتحدة ضرورة ملحة .

وقد صورت هذه المنافشة فى اللجنة الثانية طريقة استعمال البلدان النامية لقوة التصويت التى تملكها فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة لممارسة

أعظم ضغط على تلك البلدان التى تأمل أن تنال منها عوناً اقتصادياً إضافياً . واستندت رغبة هذه البلدان النامية إلى حد بعيد فى فرض هذه المسألة على التصويت وإبطال احتجاجات ومعارضة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من البلدان على الاعتقاد بأن الحكومة الجديدة التى تولت الحكم فى الولايات المتحدة فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦١ ، سيكون موقفها بالنسبة لهذه القضية مختلفاً عن موقف الحكومات السابقة . وقد أوضحت الولايات المتحدة فى الدورة الخامسة عشرة أنها ترغب فى العمل فى لجنة الخمس والعشرين دولة التى ستعين طبقاً للقرار ١٥٢١ (١٥) شريطة أن يكون واضحاً ، بأن هذا لا يتضمن أى تغيير فى موقف الولايات المتحدة تجاه الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية ، وأنها أى الولايات المتحدة ، تحتفظ بالحرية التامة بالنسبة للموقف الذى تود أن تتخذه لدى اجتماع اللجنة . ويتعلق النقاش الذى جرى حول اقتراح تقدم به مندوب الهند بأن تتبنى الجمعية العامة قراراً يحث الدول على المساهمة بواحد فى المائة من دخلها القومى لبرامج العون الاقتصادى العالمى ، ويتعلق بمباحثات القرار المتخذ بشأن تأسيس صندوق الأمم المتحدة لتطوير رأس المال . وقد صودق على هذا الاقتراح بشكل بعيد عن الأسلوب الغرضى أو الوجوبى بعد جدال ونقاش طويل (القرار ١٥٢٢ (١٥)) .

لقد كانت اللجنة الثانية فى الجزء الأول من جلستها الخامسة عشرة تحت ضغط كبير للعمل نحو زيادة المساعدة المالية للبلاد النامية وإعطائها بموجب ترتيبات خاصة أقصى ما يمكن من سلطة المراقبة على إنفاق الأموال . ومرة أخرى ادعى مؤيدو الصندوق بأن إنشاء صندوق الأمم المتحدة لتطوير رأس المال سيقوى مادياً الأمم المتحدة فى الوقت الذى ضعفت فيه هيبتها وسلطتها فى بعض أنحاء العالم بسبب النزعات السياسية . وأما الفكرة

المعاكسة لتأسيس هذا الصندوق فإنها تتلخص فى أن تأسيسه بدون احتمال توارد الأموال له بشكل وحجم كافيين لجعله فعالاً عملياً يكون عملاً يعوزه الشعور بالمسؤولية وتهورى من شأنه أن يضر الأمم المتحدة لا أن يفيدها. وقد استمر هذا الخلاف بين الطرفين منذ عام ١٩٤٩ .

الصعوبات التى تواجهها الأمم المتحدة

بشأن صندوق التنمية الرأسمالية

إذا استعرضنا بعض الحجج المستعملة خلال هذه السنين بصدد الإنشاء العاجل المباشر لصندوق تمويل التنمية الاقتصادية والتابع للأمم المتحدة ، فقد نقدم خاتمة مفيدة لهذا الفصل .

وخلافاً لمبدأ العون الخارجى لمواجهة بعض احتياجات التمويل التى لا يمكن مواجهتها بدونه ، فبقدر ما يقلق الأمر بتصريحات الحكومات فى الأمم المتحدة . ففى أوائل عام ١٩٥١ مثلاً أعلنت حكومة الولايات المتحدة « . . . أن تمويل المشاريع التى ليست لها قدرة على السيولة الذاتية فى بعض البلدان ، وخاصة البلدان الأقل نمواً وتحت وطأة بعض الظروف ، قد يتطلب فى الحال اتخاذ إجراء بالمساعدة فى إعداد قوة دفع أولية لتنمية المتطلبات الأساسية» . وكانت البلدان المتطورة داخل الأمم المتحدة وخارجها قد قبلت على وجه العموم بصورة مبدئية الحاجة إلى المعونة الاقتصادية الدولية ، وأخرجت مبادئها إلى حيز الواقع بتقرير المعونة الثقافية وبتأييد برامج الأمم المتحدة .

ومنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ حاولت البلدان المتخلفة كمجموعة التأثير على الدول الكبرى للمساعدة فى تأسيس صندوق للتنمية الرأسمالية يتبع الأمم المتحدة . ولكن المساهمين لم يتحمسوا ، ففى عام ١٩٥١ ، وفى ذروة الحرب الكورية ، كان للتفاؤل المتعلق بالمصادر المالية المنتظرة

للبلدان المتخلفة تأثير فى المنافشات . لذلك أعلنت الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٢ ، « . . . أن مركز ميزان المدفوعات فى معظم البلدان المتخلفة قد تحسن بشكل ملحوظ بالقياس إلى العام الماضى ومن المنتظر أن يستمر هذا التحسن خلال الفترة القادمة . ومن رأى هذه الحكومة أن باستطاعة البلدان المتخلفة على وجه العموم أن تكون فى مركز أفضل كى تمول من مواردها المشروعات التى تستطيع خدمة القروض التى تحصل عليها ، أو أن تأخذ على عاتقها التزامات بديون أكبر لأجل الإسراع بالاستثمار فى هذا الميدان » . ولم يتكرر إعلان هذا الرأى فيما بعد ، حينما تغيرت الظروف الاقتصادية العالمية ، فهو لم يظهر مثلاً فى تعقيب ممائل لحكومة الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ .

وثمة حجة وردت فى النقاش الذى جرى بشأن صندوق التنمية الرأسمالية التابع للأمم المتحدة تستند إلى تقدير أولئك الذين يعارضون التأسيس الفورى للصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشير إلى أن الموارد اللازمة لتمويل واسع النطاق للتنمية الاقتصادية عن طريق الأمم المتحدة غير متوفرة ، كما أن مبلغ المئتين والخمسين مليون دولار الذى أوصت به لجنة التسعة ومجموعة الخبراء برئاسة مستر شيفين كنقطة انطلاق والمبالغ الأقل التى ذكرتها اللجان التى أتت فيما بعد اعتبرت جميعها غير متوفرة ، وحتى لو توفرت فلن تكون كافية بالنسبة لأهداف الصندوق المقترح . وقد ذكر مبلغ يتراوح بين أربعمائة مليون وخمسمائة مليون دولار على الأقل كحد أدنى لما يتطلبه الصندوق . أما مؤيدو الصندوق فيكررون أن من الأفضل البدء ولو بشىء قليل بدلاً من انتظار مبالغ أكبر . وقد ساد الشعور بأنه إذا بدأ الصندوق بداية ناجحة فسوف يكسب قوة دافعة ويجذب إليه عددا أكبر من المساهمين . ومن جهة أخرى قالت بعض البلدان بأن

المشروع بتأسيس صندوق لأغراض غير محددة بموارد غير كافية سيؤدى إلى الفشل وفقدان الثقة بالأمم المتحدة .

نزع السلاح والصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية

فى أوائل عام ١٩٥١ عرضت حكومة الهند على الجمعية العامة مشروع قرار يطالب فيه الدول بإقرار المبادىء التى تصبح بموجبها مستعدة لتخفيض تسليحها تدريجياً والمساهمة فى إنشاء صندوق للإعمار والتنمية يتبع الأمم المتحدة. وقد سحب هذا المشروع الذى تقدم أمام اللجنة (السياسية) الأولى.

وفى عام ١٩٥٣ أعلن الرئيس أيزنهاور أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تطلب من الشعب الأمريكى أن ينضم إلى جميع الشعوب فى تخصيص نسبة مئوية كبيرة من المدخرات التى نتجت عن نزع السلاح لصندوق العون والإعمار العالمى . وبناء على مبادأة وفد الولايات المتحدة ، وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتبعته بعد ذلك الجمعية العامة بإجماع الأراء على الإعلان التالى . (قرار (٨) أ ٧٢٤) .

« نحن حكومات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، من أجل العمل على تحقيق مستويات أعلى للمعيشة وخلق ظروف للتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى يتم تقدم معقول كاف لنزع السلاح على نطاق عالمى ، نعلن أننا على استعداد لأن نطلب من شعوبنا أن تكرس جزءاً من مدخراتها التى وفرتها من عملية نزع السلاح لصندرق دولى ، ضمن إطار الأمم المتحدة يساعد على تنمية وأعمال البلدان المتخلفة » .

وعلى ضوء إعلان عام ١٩٥٣ ، ونظراً لتقدير عدد من البلدان المتطورة للمبالغ اللازمة لصندوق الأمم المتحدة ، ناقشت هذه البلدان تأسيس صندوق للتنمية الرأسمالية على نطاق واسع ، تابع للأمم المتحدة ، وذكرت

أنه يتوقف على التقدم الكافى لعملية الإشراف على نزع السلاح العالمى . وقد بلغ النقاش ذروته عام ١٩٥٥ ، حينما بدا أن التقدم فى نزع السلاح أصبح محتملاً . وأخذ يسود التفاؤل عقب مؤتمر القمة ، فقد اقترح المسيو فور رئيس وزراء فرنسا خفض ميزانيات التسلح بانتظام واستخدام المبالغ المتوفرة فى تأسيس صندوق للتنمية الدولية . وعكس المسيو شيفين شعور كثير من المندوبين فى الدورة العاشرة للجمعية العامة حينما صرح فى الثامن والعشرين من أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٥٥ بقوله :

« أمس فقط ، كان يبدو أن الشرط الذى يتوقف عليه إنجاز الوعد الخطير الذى صدر فى السابع من ديسمبر — كانون الأول — ١٩٥٣ ، لا يزال بعيداً جداً . واليوم أصبح كل شىء يدل على احتمال إنجاز نتائج هامة فى هذا الاتجاه فى وقت أقرب مما يجرؤ أشد المتفائلين أن يقدره » .

ولكن هذا الأمل لم يتحقق . بل على العكس فالمفاوضات الطويلة الفاشلة، فى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها، دلت على أن الهدف من نزع السلاح المبكر لا يزال بعيداً جداً عن أفق الحوادث المحتملة ، وبسبب هذا التضاؤل فى الأمل أضاع « نقاش نزع السلاح » قوته فى المداولات الجارية فى الأمم المتحدة . لذلك أعلنت البلدان النامية وبعض البلدان المتطورة ، كهولندا والنرويج والدانيمارك ، وتبعتها فرنسا ، أنها لا ترغب فى أن ترى تأسيس الصندوق مرتبطاً بنجاح نزع السلاح . ولما كانت الأهمية المنصبة على النفقات التى تصرف على نزع السلاح وعلى المعونة الاقتصادية للبلدان النامية تختلف اختلافاً بيناً ، فمن الواضح أن نزع السلاح على نطاق واسع سيطلق موارد ، ضمن أشياء أخرى، لبرامج المعونة تحت إشراف الأمم المتحدة حتى أن تلك البلدان التى يمكن أن تستفيد من المدخرات الناتجة عن التبعات المحلية والدولية الأخرى ، تكون قادرة على تكريس جزء من المدخرات لبرامج التنمية الاقتصادية الدولية .

المظاهر التنظيمية

أثارت المظاهر التنظيمية لصندوق التنمية الرأسمالية التابع للأمم المتحدة بعض الخلافات أيضاً . فقد أبدى المناهضون للتأسيس الفورى للصندوق شكوكاً ، وأخذوا يتساءلون عما إذا كانت المنظمة المقترحة مثلا من قبل لجنه التسعة أو مجموعة الخبراء برئاسة المسيو شيفين ، قادرة على الحصول على نتائج مرضية . وقد أعلنت الولايات المتحدة فى تعليقها على تقرير لجنة التسعة قولها :

« لكل عضـــو فى بعض وكالات الأمم المتحدة صوت مساو لأى عضو آخر فى تقرير السياسة . أما فى الوكالات الأخرى التى تبنت مبدأ التصويت بالنسبة لقدر المساهمة ، فإن لصوت العضو فى السياسة صلة بحجم مساهمته . وبناء على اقتراح لجنة التسعة تتوازن على التساوى أصوات المـانحين والآخذين فى المجلس السياسى على أن يكون الصوت المرجح هو صوت المدير فى حالة تساوى الأصوات . أما هذه التسوية المقترحة فليست لنـا بها سوى خبرة قليلة فى المجال الدولى . لذلك فإننا نميل إلى الاعتقاد بأنها لن تؤدى إلى عمليات هادئة متناسقة ، وقد تثبط من عزيمة المساهمين » .

ولقد اعتبرت بعض الدول أن « تسوية التصويت » تشبه التصويت فى البنك الدولى حيث يمنح كل بلد عدداً من الأصوات بالنسبة لحصته فى رأس المال . كما أن حكومة المملكة المتحدة عقبت على ذلك بأنها لا ترغب فى أن ترى بعض البلدان الأعضاء « تمنح مسؤوليات لا تتناسب مع حجم مساهمتها » . وقـد أعلنت الحـكومة الـكندية « أن الدول المساهمة يجب أن تمنح صوتاً فى توزيع موارد الصندوق ، وفى القرارات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياسة ، والتى تتعلق بمدى مساندتها للصندوق » . وقد نوقش أيضاً